

شددت الرحال إلى ماليزيا في أواخر يناير الماضى ، قرأت كثيرا عن التجربة الماليزية ، وتابعت ما كتبه مهاتير محمد مهندس هذه التجربة وما جرى معه من مقابلات صحفية وتلفزيونية ، نفى فيها الرجل أن يحدث من تنمية إقتصادية وإصلاح سياسى واجتماعى كان من قبيل المعجزات ، ولكن التعليم والبحث العلمى كانا حجر الزاوية فى تحقيق الإنجازات التى تمت على مدى عقدين من الزمان ، وقرأت وسمعت بعض الكتاب الذين يعبرون عن التيار السياسى الإسلامى من تصوير للتجربة النموذجية باعتبارها نموذجا ناجحا لأسلمة النظام السياسى ، والتبشير بما ينتظر بلاد الإسلام من خير عميم إذا سارت على النهج نفسه.

ومن هنا كانت الرحلة الماليزية ضرورة لأرى رأى العين حقيقة ما سمعت وقرأت ، ولأقف على أسباب تقدم ماليزيا التى كنا نسبقها منذ الستينات بمراحل كبيرة ، فأصبحنا وراءها بمسافة كبيرة ، لعلى أكتشف هناك سر الخيبة التى أصابتنا على يد نظام منتهى الصلاحية ، فنحن أصحاب أقدم دولة مركزية فى التاريخ ، بينما ماليزيا تضم شبه جزيرة الملايو التى تمثل حدا هامشيا بين الهند والصين – المفصل الذى تربط الصين ب " الهند " – وبين الهند وعالمها الحضارى ، مجرد شبه جزيرة تكسوها الغابات المطيرة ويقتات أهلها من الزراعة المحدودة والصيد ، حتى جاءها الإستعمار بمختلف ألوانه : البرتغالى فالهولندى ثم الإنجليزى ، فغير فيها وبدل بما يخدم مصالحه وأغراضه ، وكان من أهم ما تم على أيدى الإستعمار من تغيير هو ما أصاب التركيبة السكانية. وكانت شبه الجزيرة مقسمة إلى عدد من الوحدات المستقلة عن بعضها البعض يحكم كل منها حاكم يسمى بالسلطان تحت الحماية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قررت بريطانيا عام 1946 ضم تلك الكيانات فى " اتحاد الملايو " ، ومرت البلاد بتطورات سياسية يسودها الصراع والاضطراب حتى استطاع الزعيم الوطنى تنكو عبدالرحمن أن يحصل لها على الإستقلال عام 1956 باسم اتحاد ماليزيا الذى يضم سلطنات الملايو بالإضافة سراك إلى وصباح وبروناي التى كانت تكون برونيو البريطانية.

وقد اجتنب الوجود الإستعمارى العمالة الصينية والهندية للعمل فى مناجم التصدير ، ومزارع المطاط ، وغيرهم من مجالات العمل مما جعل سكان ماليزيا المستقلة متنوعى الأعراق والثقافات والأديان ، يشكل الملاويون بينهم نحو 49% من السكان وغالبيتهم من المسلمين ، ويأتى الصينيون فى المرتبة الثانية من حيث التركيبة السكانية 42% ، ويشكل الهنود 9% بعضهم من المسلمين وبذلك تصل نسبة المسلمين إلى نحو 52% وتأتى البوذية فى المرتبة التالية للإسلام ، ثم الكونفوشية والتاوية والمسيحية وغيرها من الديانات والثقافات القديمة فى جزيرة بورنيو.

فنحن أمام شعب يمثل كل أعراق وثقافات آسيا لايتمثل جزرا عرقية وثقافية ودينية منعزلة ، ولكن تجمعها قواسم ثقافية تراثية مشتركة ، كما تربطه ببعض الروابط مصاهرة ، وتاريخ مشترك صنعته حركة التحرر الوطنى ضد الإستعمار. لذلك قيل الشعب الماليزى باللغة الملاوية لغة رسمية للبلاد ، وتكتب بحروف لاتينية الآن بعد أن كانت تكتب بالحرف العربى الفارسى قبل الاستقلال ، ونص دستور الدولة على اعتبار جميع الأعياد الدينية والتقليدية لمكونات الشعب الماليزى أعيادا وطنية رسمية يتم الإحتفال بها رسميا.

ولكن النصوص الدستورية وحدها لاتحقق التلاحم الوطنى ، فلا بد من دعم تلك الصيغ القانونية بأساس متين من المصالح المشتركة ، وهنا لعبت سياسة التنمية الإقتصادية التى نقلت ماليزيا من المرتبة رقم 56 فى العالم عام 1992 إلى المرتبة 16 عام 2005 ، ووصل معدل النمو منذ منتصف التسعينات إلى 7.5% مع تحسن مطرد فى مستوى المعيشة هبط بنسبة من يعيشون تحت خط الفقر من 37% عام 1973 إلى 5% عام 2000 ، وهبطت نسبة الأمية من أكثر من 70% عند الإستقلال 1956 إلى أقل من 10% عند ختام القرن العشرين ، مع نظام تعليمى مجانى عام يستوعب 95% من عدد السكان فى سن التعليم ، وخدمة صحية مجانية متقدمة هبطت بمعدل وفيات الأطفال من 75 لكل ألف إلى عشرة لكل ألف وزاد توقع العمر من أقل من خمسين عاما عند الإستقلال إلى 75 عاما عند نهاية القرن العشرين ، هذا فضلا عن توفر نظام جيد للتأمين الإجتماعى والإسكان.

كان مشروع التنمية الإقتصادية هو مشروع ماليزيا الوطنى الذى اتخذ من " المواطنة " حجر الزاوية فى تحقيق التلاحم بين مكونات الشعب الماليزى متعدد الأعراق والثقافات ، حقا استفاد الملاويون من عائدات المشروع التتموى فحسننت أحوالهم المعيشية ، ولكن ذلك لم يكن على حساب الآخرين ، بل جاء بالمشاركة معهم. كل ما فى الأمر أن غالبية الملاويين كانوا من الفلاحين الفقراء ، فتغيرت أوضاعهم نتيجة للتعليم والإشتغال بالصناعة والإنتقال إلى المدن وبحكم

أغليبيتهم العددية زاد دخل الفرد منهم بنسبة 30% في مطلع التسعينيات ، ولا يعني ذلك أن الصينيين والهنود غبنوا ، بل يعني أنهم كانوا أفضل حالا من الفلاحين الملاويين بحكم اشتغالهم بالتجارة والصناعة وسكنى المدن منذ ما قبل الإستقلال.

لقد استطاعت النخبة السياسية التي قادت العمل الوطني في مرحلة الإستقلال أن تحقق بذلك التوازن والانسجام بين مكونات الشعب الماليزى بفضل حكومات " المنظمة الملاوية المتحدة " التي مثلت انتلافا من الملاويين والصينيين والهنود واضطلعت بعبء بناء الدولة الوطنية في إطار احترام حقوق المواطنة دون تمييز. ولذلك كان هناك حرص دائم على أن تتولى الحكم حكومة إئتلافية تمثل ما سمي بالجبهة الوطنية التي تضم أحزاباً ممثلة للجماعات العرقية في الدولة وغالباً ما تتم مناقشة المسائل المهمة المتصلة بمصالح الوطن أمام "المجلس الأعلى للمنظمة الملاوية المتحدة " الذي يحتل نوابه 75% من مقاعد البرلمان ، بينما تشغل أحزاب المعارضة (ومعظمها ذات توجه إسلامي) نسبة 25% فقط من مقاعد البرلمان وتتمتع الأحزاب ذات التوجه الإسلامي بشعبية نسبية في بعض الولايات وشاركت في السلطة بقدر محدود.

ولا يعني ذلك أن النظام السياسى الماليزى قد حقق تطوراً ديمقراطياً مثالياً ، فالأمور نسبية فيما يتعلق بالتنافس الإنتخابى والحريات العامة وحقوق الإنسان ، فالنظام يقوم على أسس توافقية بين النخبة السياسية الممثلة لمكونات الشعب الماليزى لا على أساس المحاصصة ولكن على أساس توازن المصالح.

لقد جاءت زيارتى لـ "ماليزيا" قبيل الإحتفال بالسنة الصينية الجديدة (التقويم القمري الصينى) التي تبدأ في 12 فبراير ودهشت لما رأيت في كوالا لامبور العاصمة بل وفي الريف خارجها ومدينة ملكا (المركز التجارى البرتغالى - الهندى القديم) فقد إكتست المحال التجارية والبنوك والإدارات الحكومية بالزينات الحمراء والعبارات الصينية المعبرة عن أمنيات العام الجديد (وهو بالمناسبة عام الخنزير) وكأنى في بكين أو غيرها من مدن الصين ، بينما كنت مهيباً لمشاهدة عاصمة لدولة إسلامية!

وكان من الطبيعى أن أمارس عادة لم تفارقنى في كل زيارة لبلد أجنبى هي محاولة التعلم من الناس ، سألت مواطنين صينيين وهنوداً وملاويين عن سر هذه المبالغة في الإحتفال بالسنة الصينية ، فدهشت عندما جاءت الإجابة دائماً إنه عيد وطنى ، تحتفل به الحكومة ، ويتلقى رئيس الحكومة فيه تهانى المواطنين ، وأن جميع الأعياد الدينية الإسلامية والبوذية والصينية أعياد رسمية ، تعامل على نفس المستوى من الإحتفاء والإهتمام.

لاحظت أيضاً أنه ليس هناك فرز طائفى أو عرقى في سوق العمل ، أو أفراد طائفة أو عرق بمهن محددة ، فالمتاجر المملوكة لصينيين يعمل بها هنود وملاويون والعكس صحيح ، العبرة الكفاءة والأداء ، كذلك الحال في الدوائر الحكومية فلا تمييز بين المواطنين وهي نتيجة توصلت إليها بعد إستقصاء من العديد من المواطنين، بل إن في ماليزيا سياسة إسكان مثالية توفر فيها الدولة وحدة سكنية مساحتها تسعين متراً مربعاً تملك بالتقسيط بسعر 6000 رنجت (1800 دولار أمريكي) للعامل أو الموظف الذى يحصل على أجر شهري يتراوح بين 1000 و 2000 رنجت (300-600 دولار أمريكي) أى أن المواطن يحصل على الشقة مقابل ما يعادل أجر 6 أو 3 أشهر وتغضى الدولة باقى التكاليف وتقع تلك الشقق في مبان مكونة من 15 طابقاً مزودة بالمصاعد ومحاطة بمساحات خضراء وأماكن للعب الأطفال ويتم الحصول على هذه الشقق وفق نظام خاص لايفرق بين المواطنين ووفق مانصت عليه شروط صندوق الإسكان.

هذه ماليزيا التي رأيتها دولة عمرها نصف قرن إستطاعت أن تحقق ما حققته على أساس المواطنة والإنتماء الوطنى والمشاركة في مردود التنمية التي صنعوها بأيديهم ونظام سياسى قائم على جبهة وطنية ذات تقدير عال للمصالح الوطنية فنحن أمام دولة مدنية مرجعيتها المصلحة الوطنية ، دولة يعبد كل مواطن فيها ربه كما يشاء تتجاوز المساجد والمعابد الصينية والهندية في سلام يحدد العمل مكانة المواطن ، أما معتقداته فله رب يحاسبه عليها.

حزنت حقاً لحالنا فنحن شعب واحد ثقافته واحدة أدرك وجود الخالق قبل الأديان السماوية بآلاف السنين عملت قوى التعصب الأعمى على مدى عقود ثلاثة على شق وحدته الوطنية في غيبة مشروع وطنى يحشد المصريين وراءه فأصبحت المواطنة لفظاً بلا معنى وأصبح هناك تمييز نلمحه في سوق العمل الذى يشهد فرساً واضحاً على أساس الدين ينذر بكارثة وطنية ما لم نسع لترميم الصدع وشتان ما بين الهدم الرتيب والبناء المرتقى إنه البعد الشاسع بين التخلف والتقدم.